

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة



تقرير الشؤون الإنسانية للفترة الواقعة ما بين 16 تشرين ثاني و30 تشرين ثاني 2003

ochaopt@un.org www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مبنى ال "ماك هاوس" ص.ب. 38712 القدس الشرقية، هاتف: 972-2-5829962 أو 972-5825853 ++، فاكس: 02-5825841

محتوى التقرير:

*** أزمة إنسانية في غزة، * هدم البيوت لا زال مستمراً، * المؤسسات المانحة تسحب تعهداتها بتمويل مشروع معالجة المياه العادمة في منطقة بيت لاهيا - إمكانات حدوث أزمة صحية لا زالت قائمة، * الدخول إلى المواقع المقدسة في القدس - سكان بيت لحم يحرمون من الصلاة في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، * الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان: إسرائيل غير ملتزمة بقرار الجمعية العامة بخصوص الجدار، * مشاريع استيطانية جديدة حول القدس وفي داخله.**

أزمة إنسانية في غزة

تشير التقديرات التي أجريت أن عدد الذين قتلوا في مدينة رفح منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر أيلول من العام 2000 يصل إلى 252 شخص من بينهم أكثر من 50 طفلاً. وقد أصيب أكثر من 2500 فلسطيني في تلك المنطقة من بينهم 110 أصيبوا بإصابات شديدة في الرأس تسببت في حدوث إعاقات حركية وشلل و كسور في الأطراف، وكذلك فقدان العيون.

الضرر الذي الحق بالبنية التحتية للمنطقة وكذلك الوضع الاقتصادي المتردي ضخم للغاية، حيث تشير التقديرات التي أجرتها محافظة رفح أن الجيش الإسرائيلي قام



رفح، حدود غزة الجنوبية مع مصر: الكثير من أراضي الشريط الحدودي كانت مكتظة بالبيوت

بتجريف ومصادرة حوالي 3,343 دونماً من أراضي المحافظة ملحقاً بأضراراً بأشجار الحمضيات، والزيتون، والأزهار والخضروات و كذلك فإن إغلاق منطقة المواصي على مدى الثلاث سنوات الأخيرة حرم سكان رفح من إنتاج المحاصيل في أكثر الأراضي خصوبةً في قطاع غزة.

هذه الإجراءات، و بالإضافة للإغلاق المستمر لمطار غزة الدولي، والمعبر الحدودي بين رفح ومصر، و كذلك الدمار الهائل الذي حدث، وإغلاق أكثر من 120 محلاً تجارياً وورشة عمل في منطقة بوابة صلاح الدين أدت إلى إرتفاع نسبة البطالة إلى ما يقارب الـ 70% في المدينة وفي المناطق المجاورة لها.

هدم البيوت لزال مستمراً



رفح، جنوبي غزة/ هدم بيوت قرب الحدود المصرية.

قام الجيش الإسرائيلي و بشكل منتظم بهدم صفوف كاملة من البيوت السكنية التي تقع شمال الحدود المتاخمة لمصر في مخيم رفح للاجئين و انشأ "منطقة عازلة" هناك حيث يتم تبرير عمليات الهدم على أساس أمني وبحجة كشف الأنفاق التي يزعم الجيش الإسرائيلي بأنها تستخدم لتهرب الأسلحة عبر الحدود إلى مصر. قد وسعت هذه "المنطقة العازلة" حيث أصبحت تمتد الآن بطول حوالي ثلاثة كيلومترات و يعمق حوالي مائتي متراً. في الفترة الواقعة بين العاشر و العشرون من تشرين أول هذا العام حين اجتاحت القوات الإسرائيلية بعض مناطق رفح سجلت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) حوالي 7,600 شخصاً

قد فقدوا منازلهم من بينهم 20% أصبحوا بدون مأوى. خلال تلك العشرة أيام المذكورة سجلت أونروا هدم 189 منزلاً وتضرر 330 عائلة أي ما يعادل 1,780 شخص. إضافة لذلك سقط في هذا الاجتياح خمسة عشر شخصاً. وقد استمرت عملية الهدم بشكل أسبوعي في رفح. حيث تم هدم تسعة عشر منزلاً في العاشر من تشرين ثاني، و خمسة منازل أخرى هدمت في الثاني عشر من الشهر نفسه و 8 منازل هدمت بعد ستة أيام أي في الثامن عشر من تشرين ثاني. حوالي 12,000 شخص باتوا من دون مأوى في قطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضة في شهر أيلول من العام 2000.

المؤسسات الإنسانية لم تستطع التعامل مع الحجم الكبير للدمار

تواجه المؤسسات المحلية والدولية تحديات وصعوبات جمة في التعامل مع حجم الدمار الذي تلحقه عمليات هدم البيوت، حيث قامت لجنة الطوارئ التابعة لبلدية رفح في الحادي عشر من أكتوبر بإنشاء محطتي طوارئ مؤقتة في قاعة رياضة وفي المكتبة العامة في المدينة لتوفير المأوى و الغذاء للعائلات التي أصبحت بدون مأوى في الأيام الثلاث الأولى. وقد قامت أونروا بمنح دفعات نقدية لمرة واحدة وذلك لحوالي 250 عائلة وبالإضافة إلى المعونات المالية التي قدمت من مؤسسة التعاون، ومحافظة رفح، والهلال الأحمر الفلسطيني، ولجان العمل الطبي و كذلك مكتب الرئيس.

هذا بالإضافة إلى معونات أساسية مثل السالت الغذائية، والمياه، والبطانيات، والفرشات، والملابس، وأدوات المطبخ التي قدمها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، والإغاثة الإسلامية، ونقابة الأطباء العرب، ومنظمة الرؤية العالمية، ومؤسسة إنقاذ الطفل، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمة الهلال الأحمر الإماراتي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووزارة الشؤون الاجتماعية. هذه المعونات هي مباشرة وهي لفترة قصيرة من الزمن. ولكي يتم معالجة هذا الدمار بشكل جذري يتطلب الأمر تخطيط جدي ومصادر مالية كافية وذلك لتحمل تكاليف إعادة أعمار البنية التحتية وإعادة الاستثمار. ولكن القضية المركزية تكمن في عدم تمكن المنظمات مواجهة هذا الكم من عمليات هدم البيوت.

خلال الثلاث سنوات الماضية قامت وكالة الأونروا على سبيل المثال بإعادة إنشاء 228 بيتاً كي تأوي 236 عائلة. قدرة الأونروا على إعادة بناء بيوت جديدة قد تقلصت وذلك لعدم توفير الأموال التي تقدم من المؤسسات والدول المانحة حيث تحتاج الأونروا إلى 30.5 مليون دولار أمريكي لإعادة أعمار البيوت، وقد نجحت في الحصول على 3.2 مليون دولار فقط.

الدول والمؤسسات المانحة تستاء من فكرة منح الأموال لإعادة أعمار البنية التحتية والتي قد يتم تدميرها فيما بعد. وقد كانت في الفترة الأخيرة الجهات المانحة تتساءل عن الدور الذي تقوم به في تمويل الاحتلال الإسرائيلي. يتفاقم عدم الرضا هذا عندما تواجه طواقم الجهات المانحة قيود وصعوبات في دخولها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

حالياً تم تنبئ بعض الخطوات الطارئة من قبل وكالات الأمم المتحدة وبالتحديد وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين- الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وذلك بالتنسيق مع المحافظة، حيث إتفقت جميعها على أنه أكثر الحاجات الملحة هي توفير المأوى للسكان الذين فقدوا بيوتهم. كلاً من محافظة رفح، ومؤسسة التعاون والأونروا يقدمون حالياً بعض المساعدة النقدية وذلك لدفع الإيجارات الشهرية ولكن عملية الحصول على بيت باتت أمراً في غاية الصعوبة خارج مدينة غزة وخاصة في المخيمات. و من ناحيتها أصبحت العائلات التي تعيش بدون مأوى في تعيش وحدات سكنية صغيرة وذلك لعدم وجود المساحة الكافية. البعض غادر مدينة رفح والبعض قام بالانتقال للعيش في بيوت موجودة على خط التماس كان قد تركها أصحابها وذلك خوفاً من هدمها.

الأثر الاقتصادي الذي تركه الاجتياح المستمر ودرجات الاعتماد على الدعم ينعكس في درجات المساعدة التي قدمتها منظمة الغذاء العالمية خلال الخمس أشهر السابقة:

التاريخ	عدد العائلات الحاصلة على دعم
أب 2003	3,473 عائلة (20,838 مستفيد)
نهاية تشرين الثاني 2003	8,809 عائلات (53,454 مستفيد)
نهاية شهر كانون أول 2003	57,600 مستفيد (رقم تقديري)

عقبات في التنقل الإنساني

تواصل السلطات الإسرائيلية فرض عقبات وعوائق مستمرة على المؤسسات المحلية والعالمية التي تعمل في مجال الخدمات الإنسانية في قطاع غزة. وقد بدأت هذه القيود عقب قيام شخصين يحملون جوازات سفر بريطانية بتنفيذ عملية انتحارية في تل أبيب في نيسان الماضي، ومنذ ذلك الحين يخضع الموظفون الأجانب الذين يعملون في قطاع غزة إلى عملية فحص دقيق. وفي الأسبوع الماضي تلقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة تقرير ورد فيه أن قائمة بأسماء المؤسسات "المصادق" عليها يتم تشكيلها الآن من قبل الجيش الإسرائيلي، مما سيفرض متطلبات إضافية على عمل تلك المؤسسات الغير حكومية.

القيود التي تفرض على سكان قطاع غزة بما في ذلك على الموظفين العاملين في المؤسسات الإنسانية تعتبر حقيقة يومية تتضمن مواجهة إجراءات تعسفية مثل إغلاق طريق الشاطئ أو حاجز أبو هولي. بين الخامس والسابع عشر من تشرين أول أضيف قيد ثالث على هذه القيود وهو الحاجز الذي تم وضعه على طريق رفح - خان يونس عند مفرق صوفا- مورا. وقد تزامن وضعه مع الاجتياح على رفح. هذه القيود أعاققت عمل العديد من المؤسسات الأجنبية مثل: أطباء بلا حدود، وأطباء العالم، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، ووكالة تشغيل وغوث اللاجئين- الأونروا مما منعها من متابعة مهامها الإنسانية.

المؤسسات المانحة تسحب تعهداتها بتمويل مشروع معالجة المياه العادمة في منطقة

بيت لاهيا- وإمكانات حدوث أزمة صحية لا زالت قائمة

مشروع معالجة المياه العادمة في بيت لاهيا شمالي غزة الذي بني في الأساس من أجل توفير الخدمات لحوالي خمسون ألف مواطن وصل الآن إلى مرحلة حرجة. إذ أن كمية مياه المياة العادمة اليومية تفوق

سعة السبعة أحواض الموجودة في المحطة. أن كمية المياه العادمة الكبيرة والاكتظاظ السكاني (تقريباً 190,000) والسعة الغير كافية، أدت إلى فيضان المياه العادمة حول الكتل الرملية و تشكيل مستنقعات من المجاري تغطي أكثر من 450 دونم - مقارنةً مع 112 دونم في عام 1995. الأرض المحيطة أصبحت مشبعة الآن وإذا لم يتم معالجة الموضوع سيؤدي هذا إلى فيضان المياه العادمة في المناطق المحيطة. عبادة الصحة المحلية في قرية أم النصر والتي تقع بالقرب من المستنقع كشفت أن أكثر من 50% من الأطفال يعانون من مشاكل في الجهاز الهضمي بما في ذلك إسهال مع نزيف، آلام في البطن، انقباض في الأمعاء و فقدان الشهية بالإضافة إلى انتشار التهابات الجلد والحساسية. النتائج بعيدة المدى لهذه البيئة الموبوءة غير واضحة، بالرغم من أن الاحتمالات المقلقة بخصوص تعرض هؤلاء الأطفال لوقف النمو، و الإضطرابات النفسية والسرطان أصبحت واردة. وقد عرضت حلول لهذه القضية إلا أنها توقفت بسبب الإغلاق والإجتياحات الإسرائيلية الدورية. وعلى المدى القريب يقلل بناء حوض إضافي من استمرار الفيضان. وعلى المدى البعيد يتطلب الوضع في شمال غزة بناء جهاز أضخم.

وقد أقترح مكان للبناء جنوب شرق بيت حانون قريب من الحدود مع إسرائيل. وقد أخذت سلطة المياه الفلسطينية على عاتقها إجراء التقديرات اللازمة لتجهيز محطة جديدة وقد طرحت عطاءً به. ولكن الجهات المانحة الأوروبية قد انسحبت من تقديم الدعم المادي للمشروع. بالرغم من أن الجيش الإسرائيلي قد منح موافقته في تشرين الأول ولاحقاً قدمها مكتوبة أيضاً، ولكن الجهة المانحة تعتقد أن الوضع غير ثابت. وبالتالي يبقى الوضع على ما هو وبالعكس فهو يزداد سوءاً.

الدخول إلى المواقع المقدسة في القدس- سكان بيت لحم يحرمون من الصلاة في

المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك

على مدى الأربعة أسابيع خلال شهر رمضان المبارك، قام الجيش الإسرائيلي بفرض الكثير من القيود على المسلمين وفي الكثير من الأحيان منع المسلمون القادمون من بيت لحم من دخول القدس. في أول يوم جمعة من رمضان (31 تشرين أول) قام الرجال والنساء المسنين المتعبين بالركوع والصلاة على الحاجز وبعد ذلك قاموا باختراق الحاجز مدهامين الجنود. في الجمعة الثانية والثالثة من الشهر الفضيل، منع الجيش الإسرائيلي غالبية المصلين من العبور. قبل آخر جمعة من رمضان والتي تصادف ليلة القدر، في الثامن عشر من تشرين ثاني أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سيقوم بإصدار 5,000 تصريح للفلسطينيين الذين يعيشون في كل أنحاء الضفة الغربية وذلك كي يتمكنوا من حضور صلاة الجمعة في القدس. التصاريح تتعلق بجنس وجيل مقدم الطلب، إذ أنها تمنح للرجال الذين يبلغون من العمر 45 عاماً وما فوق وللنساء البالغات من العمر 35 عاماً وما فوق، ويشترط أيضاً عدم وجود أي ملف أمني لمقدم الطلب. في منطقة بيت لحم كان على السكان أن يقدموا الطلب في مكتب الجيش الإسرائيلي على بعد حوالي 10 كيلومتر من بيت لحم وقد سمع القليل من الفلسطينيين عن هذه التعليمات ومن بين آل-80,000 مسلم الذين يسكنون في بيت



المصلون الفلسطينيون يؤدون الصلاة على حاجز جيلو

لحم تم إصدار 400 تصريح، ولكن حادثة قتل جنديين إسرائيليين على أحد الحواجز في نفس اليوم أدى إلى إغلاق مدينة بيت لحم لمدة ستة أيام ولم يسمح لأي مواطن مغادرة المدينة للصلاة والتعب. و من الجدير ذكره أن صعوبة الوصول لأماكن العبادة المقدسة في بيت لحم هي أمر ليس بجديد، فقد تم استصدار أوامر عسكرية جديدة بموجبها تم تحويل المنطقة المجاورة لقبر راحيل إلى منطقة عسكرية حيث منع الفلسطينيون المحليون من الوصول إلى المسجد الموجود فيها منذ العام 1999 و بالمقابل

يستطيع دخولها وبشكل يومي اليهود الإسرائيليون والأجانب. وخلال أيام ذكرى الأم راحيل والتي تصادف يوم 5-7 تشرين الثاني تم إغلاق حاجز بيت لحم بشكل نهائي وذلك من أجل السماح للمصلين اليهود الوصول إلى قبر راحيل. ولسوء الحظ فقد تزامن هذا مع الجمعة الثانية من شهر رمضان عندما منع المسلمون من سكان بيت لحم من دخول مدينة القدس كي يصلوا في المسجد الأقصى.

الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان: إسرائيل غير ملتزمة بقرار الجمعية العامة بخصوص الجدار

في الرابع والعشرين من شهر تشرين ثاني أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره وذلك بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد كان موضوع التقرير حول عدم التزام إسرائيل بقرار الجمعية العامة الذي أصدر. وقد طالب هذا القرار إسرائيل بإيقاف بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة الوضع إلى ما كان عليه. وفي هذا التقرير يجمال الأمين العام بقوله أن إسرائيل غير ملتزمة بالقرار:

"وصلت إلى استنتاج بموجبه أن إسرائيل لا تلتزم بقرار الجمعية العامة فيما يتعلق بوقف بناء الجدار وإعادة الوضع إلى سابق عهده... وفي خضم محاولة تطبيق خطة الطريق، عندما يتطلب من كل جهة بذل الجهود وإبداء حسن النوايا، فإن بقاء هذا الجدار على أراضي الضفة الغربية يعتبر تصرفاً مناقضاً. وأن معظم البناء الذي يتم على الأراضي الفلسطينية المحتلة قد بشكل عائقاً على المفاوضات المستقبلية"

مشروع استيطانية جديدة حول القدس وفي داخلها

في الفترة الحالية بدأ العمل في بناء مستوطنة نوف زاهاف في القدس الشرقية حيث تبلغ مساحة المستوطنة الإجمالية 114 دونم وهي تقع على الحدود مع القرى الفلسطينية جبل المكبر وعائلات عبيدات، السيرة، زعازرة، ومسحور. وقام الفلسطينيون بتنظيم بمظاهرات عدة للإعتراض على عملية بناء المستوطنة. وفي مبادرة أخرى أوضحت صحيفة أسبوعية مقدسية أنه وحسب مصادر في البلدية ووزارة البناء والإسكان يتم العمل حالياً على بناء مستوطنة جديدة بين دير مار الياس، وكيوتس رامات راحيل، وصور باهر وخربة مزورية- وهي مناطق تقع خلف الخط الأخضر جنوبي القدس قرب بيت لحم.

هذا وقد أكد موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة و كذلك بعض المواطنين الفلسطينيين من سكان بيت لحم أن مواطناً إسرائيلياً قام بشراء عمارة قرب قبر راحيل، وقد طلب من تاجر فلسطينيين يملكون محلات تجارية في تلك العمارة المغادرة وقد اقترح صاحب العمارة الجديد تقديم تعويضات من الجدير ذكره أن سكاناً جدد يسكنون في قسم من البناية.